

أمير قطر يترك أبواب الأردن لتخفيف وطأة العزلة

عمان - يقوم أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بزيارة إلى الأردن في الثالث والعشرين من الشهر الجاري، وهي الأولى له منذ العام 2014، بناء على دعوة رسمية من قبل العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني.

وشهدت العلاقة بين الطرفين انفراجة في الأشهر الماضية، حيث قرر الجانبان في يوليو استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما، وذلك بعد عامين على خفض عمان مستوى تمثيلها الدبلوماسي لدى الدوحة في يونيو 2017 على خلفية الأزمة الخليجية المستمرة.

ونقلت وكالة "عمون" الأردنية عن مصادر مطلعة بأن الملك عبدالله الثاني سيستقبل أمير قطر في مطار ماركا، حيث ستشهد الزيارة بحث سبل تعزيز أواصر التعاون الثنائي بين البلدين وتعزيز متانتها، بالإضافة إلى بحث آخر المستجدات في المنطقة. وتقول دوائر سياسية أردنية إن الأردن الذي يعاني من أزمة اقتصادية، يراهن على دعم قطر خاصة مع تراجع دعم المانحين الأساسيين في المنطقة (السعودية)، في المقابل فإن الدوحة ترى "بإثباته" إلى كسر حالة العزلة التي تعانيها، جراء المقاطعة المستمرة لها من قبل

المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر بسبب سياساتها المثيرة للجدل ودعمها للجماعات الإرهابية. وأثرت هذه المقاطعة بشكل جلي على وضع قطر على خارطة الدبلوماسية

العربية، وهي تحاول أن تتدارك الأمر من خلال الأردن.

وتشير الدوائر الأردنية إلى أن الرهان على قطر "المأزومة سياسياً" لإعاش اقتصاد المملكة ليس في محله خاصة، وأن الدوحة قَدّمت في السابق تعهدات للمملكة بدعمها بيد أن تلك الوعود ظلت "حبراً على ورق".

وسبق وأن أعلنت قطر تقديم دعم لـأردن بقيمة 500 مليون دولار لدعم البنية التحتية، وتوفير 10 آلاف فرصة عمل للأردنيين بيد أنه لم يتحقق من ذلك إلا النزر القليل، وهو ما دفع وزير العمل الأردني نضال البطاينة خلال أحد لقاءاته بنظيره القطري إلى الحث على الإيفاء بتلك الالتزامات لجهة تشغيل الأردنيين.

وتخشى الدوائر من أن السير في خيار تعزيز العلاقات مع قطر قد يأتي بمفاعيل عكسية سياسياً واقتصادياً، بالنظر إلى التحالفات التي تقيمها الدوحة مع تركيا وإيران اللتين لديهما أجندة خطيرة تستهدف أمن دول المنطقة. ويواجه الأردن أزمة اقتصادية خانقة، في ظل ارتفاع مُلّفت في نسب المديونية وعجز كبير في ميزانية الدولة، فضلاً عن تفاقم مشكلة البطالة التي قفزت في الربع الثالث من العام الماضي إلى 19 بالمئة.

ويستبعد خبراء اقتصاد أن تنحسر الأزمة في المملكة خاصة وأن هذه المسألة لا تنحصر فقط في بعدها الاقتصادي البحت بل يتداخل معها السياسي، وهو ما يجعل الرهان على دعم قطري مجرّ غير مضمون.

تغيّرات سياسية تعقد مهمة التهدئة في غزة

وتبدو الفصائل أقل حرصاً على التقيد بضوابط التهدئة، وقّلت الصواف، المغرب من حماس، من إمكانية إقناع الطرفين بالتوقف عن التصعيد، وأن حركة حماس لا يمكنها التعامل بضعف مع حالة الشحن والاستفزاز الداخلي ضد إسرائيل، وهو ما يُضجّر من عودة الأمور إلى ما كانت عليه.

وهذه نتيجاتها، الأحد، بشن حملة عسكرية واسعة على غزة مع استمرار التوتر الأمني، مؤكداً أنه لن يقبل بأي عدوان يستهدف إسرائيل، وأن تصرفات حماس "غير المسؤولة في غزة ستقربها من اتخاذ إجراءات قاتلة".

واعتبر المتحدث باسم حماس، فوزي برهوم، أن تهديدات نتنياهو "محاولة بائسة لتخويف الشعب الفلسطيني على ما النيل من إرادته، والتغطية على ما تعاني منه إسرائيل من أزمات".

وأكد الباحث المصري في الشؤون الفلسطينية، محمد جمعة، لـ"العرب"، أن "عنوان التصعيد الجزئي هذه المرة هو صفقة القرن"، ما ينعكس على قوته والمدى الذي يمكن أن يصل إليه، بجانب ردة الفعل الإسرائيلية القوية أيضاً".

التصعيد الجاري بين إسرائيل وغزة ليس كالسابق إذ يأتي في ظل أوضاع خطيرة فرضتها خطة السلام الأميركية

ويعمل الوفد المصري على إقناع الفصائل بأن التصعيد العسكري ليس مجدياً للتعامل مع الخطة الأميركية، ومن الضروري البحث عن أدوات سياسية، فتوازنات القوى تغيرت كثيراً، وبتنايها ينتظر منحه ذريعة لتدمير الآلة العسكرية لحماس، وتنفيذ خطته التوسعية.

ويتزامن حضور الوفد المصري مع تواجد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح روجي فوحو، ومستشار الرئيس محمود عباس للشؤون الأمنية وعضو اللجنة المركزية لفتح اللواء إسماعيل جبر في غزة منذ صباح يوم الجمعة، في خطوة تشي بمحاولة تضيق الهوة مع حماس.

وأشار عضو المجلس الثوري لحركة فتح عبد الحكيم عوض، إلى أن هناك حرصاً صريحاً وأمياً على عدم اندلاع حرب جديدة في غزة، وأضاف لـ"العرب"، "تدرك القاهرة خطورة التصعيد الجاري، مع زيادة التحرك الشعبي في غزة وشعور المواطنين بأهمية استخدام سلاح الفصائل لتعطيل صفقة القرن".

غزة - تبدو مهمة الوفد الأمني المصري الذي بدأ الإثنين زيارة إلى قطاع غزة، أشد صعوبة من الزيارات السابقة التي استهدفت وقف التوتر في القطاع، والتقيّد بتفاهات التهدئة بين حركة حماس وإسرائيل، فكل طرف لديه حسابات معقدة قد تفرض عليه الانجرار وراء المزيد من التصعيد.

وأعلن الجيش الإسرائيلي، الإثنين، أن طائراته شنت هجمات على مواقع لكتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس في قطاع غزة، وميناء بحري قيد الإنشاء، رداً على إطلاق قذيفة صاروخية. ويقول منابعون إن التصعيد الجاري

بين إسرائيل وغزة ليس كالسابق إذ يأتي في ظل أوضاع سياسية خطيرة فرضتها خطة السلام الأميركية، والانتخابات التشريعية في إسرائيل ما يهدد بإمكانية خروجه عن السيطرة.

ويواجه الوفد المصري الذي يضم مسؤولين عن الملف الفلسطيني بجهز المخابرات، صعوبات لكبح التصعيد، في ظل عزيم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مواصلة التصعيد لتحقيق أهداف سياسية عدة قبيل انتخابات الكنيست.

ويميل نتيناهو للذهاب باتجاه الرد بقوة على البالونات الحراية التي تطلقها فصائل فلسطينية من غزة، ومنع تصوير الموقف على أنه سيكون مكبلاً بالاستحقاق الانتخابي ويظهره كأنه "بطة عرجاء"، ما يجعل هناك صعوبة في استجابته للمطالبة المصرية بالتهدئة.

ولدى قادة الفصائل الفلسطينية قناعاً بأن جولة الوفد الأمني المصري هذه المرة لن تفلح في العودة سريعاً للتهدئة، لأن الغضب الشعبي على أشده بعد الإعلان عن صفقة القرن، وما أدت إليه من إخراج للقوى الوطنية، وتشجيع إسرائيل للبدء في ضم المستوطنات وغور الأردن في الضفة الغربية المحتلة.

وذهب منابعون للتأكيد على أن تدخل الأجنحة الإقليمية بشأن التعامل مع صفقة القرن يزيد من صعوبة مهمة الوفد المصري، فالأمر يتوقف على مدى طبيعة التنسيق بين حماس وإيران، لأن الأخيرة تريد دفع الحركة باتجاه مواصلة التصعيد نظير استمرار الدعم

المالي والعسكري. وقال المحلل السياسي الفلسطيني، مصطفى الصواف، "لدى حماس قناعة بأنه يتعين على القاهرة مضاعفة ضغوطها على إسرائيل، لأن استمرار نتيناهو في المماطلة بشأن تنفيذ شروط التهدئة المتفق عليها قبل عامين تقريباً، أحد أسباب الغضب الحالية في القطاع".

حكومة حسان دياب تواجه الاختبار الأخير قبل نيلها ثقة «هشة»

حزب الله: حان الوقت لرحيل رياض سلامة



الآتي أشد

أن "قرار حزب الله الإمساك بمفاصل الحكومة الجديدة وقراراتها يرتبط مباشرة باعتباره لبنان مسرحاً للصراع بين الولايات المتحدة وإيران"، مشدداً على أن "أجندة حزب الله لا تقوم على تامين ظروف الاستقرار للبنان، وإنما على دعم المصالح الإيرانية".



سعد الحريري

سقوم بدور المعارضة البناءة ولاحقاً سنقرر مع من وكيف

ووفق التقرير فإن "حزب الله يحاول حرف الأنظار عن الأسباب الحقيقية للأزمة، وهو يستخدم النائب جميل السيد للقيام بذلك من خلال تعليقاته التي تحاول إلقاء مسؤولية الأزمة الحالية على حاكم مصرف لبنان رياض سلامة"، لافتاً إلى حديث سابق للباحث في جامعة هارفارد وكبير المصرفيين السابقين في بنك ستاندرد تشاتارد

في لبنان دان قزّي لصحيفة "فاينانشال تايمز" بقول فيه إن "الفصل بنظر المجتمع الدولي يعود لسلامة في ضمان استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي". ويرى أن أداء سلامة وقراراته في الظروف الاقتصادية الصعبة تتميز "بالكفاءة والحكمة".

وموقف حزب الله من سلامة لا يرتبط فقط برفض الأخير مسألة تعليق تسديد الديون المستحقة على لبنان، بل أن المسألة تتعدى ذلك إلى رغبة الحزب في الانتقام من الأخير لالتزامه بالعقوبات الدولية على الحزب، وتنفيذ النصوص القانونية في هذا الإطار بحقها لتجنب لبنان عصا العقوبات.

وسبق أن صرح رئيس الحكومة الجديد حسان دياب بأن "إقالة رياض سلامة غير واردة حالياً ونريد أن نبنى على الإيجابية". ويقول محللون إن تصريح دياب ينشي بأنه ليس حازماً وحاسماً في مسألة استمرار سلامة، الذي يشكل الطرف الوحيد حالياً في المشهد اللبناني الذي يحوز على ثقة المجتمع الدولي.

وتقول دوائر سياسية لبنانية إن إمكانية الإطاحة بسلامة واردة للغاية خاصة وأن حزب الله بات المهيم حالياً على السلطة، محذرة من أن مثل هذا القرار سيجعل رسالة سلبية جدا للمجتمع الدولي، تتجاوز بعدها الاقتصادي والمالي والسياسي.

في لبنان وفي مقدمتهم حزب الله إلى خيارات راديكالية من بينها الضغط باتجاه تعليق دفع الديون الخارجية المترابطة في محاولة لإحواء التدهور الاقتصادي الحاصل، والذي يحظى حالياً بالاولوية.

ومعلوم أن تعليق الديون وإعادة التفاوض مع الدائنين مسألة مطروحة بين رئاسة الجمهورية وحزب الله منذ فترة، بيد أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة يعارض هكذا خطة لأنها ستضرب مصداقية المؤسسة المالية التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي للبلاد، وهذا ما يفسر عودة التصويب مجدداً على سلامة من بعض المنابر القريبة من حزب الله التي تدعو بشكل صريح إلى

استحزاب مصادقية المؤسسة المالية التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي للبلاد، وهذا ما يفسر عودة التصويب مجدداً على سلامة من بعض المنابر القريبة من حزب الله التي تدعو بشكل صريح إلى

استحزاب مصادقية المؤسسة المالية التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي للبلاد، وهذا ما يفسر عودة التصويب مجدداً على سلامة من بعض المنابر القريبة من حزب الله التي تدعو بشكل صريح إلى

استحزاب مصادقية المؤسسة المالية التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي للبلاد، وهذا ما يفسر عودة التصويب مجدداً على سلامة من بعض المنابر القريبة من حزب الله التي تدعو بشكل صريح إلى

استحزاب مصادقية المؤسسة المالية التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي للبلاد، وهذا ما يفسر عودة التصويب مجدداً على سلامة من بعض المنابر القريبة من حزب الله التي تدعو بشكل صريح إلى

استحزاب مصادقية المؤسسة المالية التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي للبلاد، وهذا ما يفسر عودة التصويب مجدداً على سلامة من بعض المنابر القريبة من حزب الله التي تدعو بشكل صريح إلى

استحزاب مصادقية المؤسسة المالية التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي للبلاد، وهذا ما يفسر عودة التصويب مجدداً على سلامة من بعض المنابر القريبة من حزب الله التي تدعو بشكل صريح إلى

استحزاب مصادقية المؤسسة المالية التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي للبلاد، وهذا ما يفسر عودة التصويب مجدداً على سلامة من بعض المنابر القريبة من حزب الله التي تدعو بشكل صريح إلى

حصول حكومة حسان دياب على ثقة البرلمان اللبناني يبدو شبه محسوم وأن كان الحزب الداعم يقتصر على أصحاب "اللون الواحد". ويقول محللون إن الاختبار الحقيقي لا يمكن في مسألة الحصول على ثقة البرلمان، بل في كيفية مواجهة التحديات التي تلي ذلك وفي مقدمتها الأزمة الاقتصادية وسط مخاوف من أن تنجح الحكومة لاتخاذ قرارات راديكالية بدأ على ما يبدو التمهيد لها عبر التصويب على حاكم مصرف لبنان.

ضعيفة ما يجعلها في وضعية هشة إزاء التعاطي مع التحديات القائمة، في غياب رافعة دولية يمكن الاستناد عليها وهي المحسوبة على "حزب الله". وولدت حكومة حسان دياب في 21

يناير الماضي من رحم مفاوضات قاسية بين حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر وتيار المرده، وفي الظاهر هي حكومة تكنوقراط، بيد أن مؤنثتها يرتبطون سياسياً بحزب الله وحلفائه.

وتقول أوساط دبلوماسية وإعلامية غربية على ضوء الأطراف المشككة لحكومة دياب، إن الأخير يبدو في حاجة لعصا سحرية لإخراج البلاد من أزمتها المركبة، خاصة وأنه إلى حد الآن لا يبدو أن هناك طرفاً دولياً مستعداً لتقديم يد العون.

وأمام هذا الواقع هناك مخاوف فعلية من أن يذهب أصحاب السلطة الفعلين

الجلسة) متوقع سلفاً ذلك أن هذه الحكومة لا تستجيب حسب رأيهم للحد الأدنى من الشروط التي وضعها الحرك الشعبي المستمر منذ 17 أكتوبر. وهي إعادة إنتاج للمنظومة ذاتها التي ثار عليها اللبنانيون بفارق بسيط أنها حكومة "اللون الواحد"، وهذه نقطة إضافية لا تخدها بالمطلق.

وصرح الحريري عقب اجتماع كتلته الإثنين "قررتنا أن لا نمنح الثقة لهذه الحكومة، والمشاركة لن تكون فقط للتظاهر وجوهنا الحسنة ولكن لنقول كلمتنا، وستقوم بدور المعارضة البناءة، ولاحقاً نقرر مع من وكيف".

ويقول محللون إنه بالنظر لخارطة توزع القوى السياسية في البرلمان، فإن حكومة دياب عملياً بإمكانها الحصول على الثقة بيد أنها ستكون ثقة

بيروت - تواجه الحكومة اللبنانية الجديدة بقيادة حسان دياب الاختبار الأخير في محطات تشكيلها، حيث تنطلق الثلاثاء جلسات النظر في بيانها الوزاري تمهيداً لمنحها الثقة. قبل أن تبدأ مهامها الصعبة وفي مقدمتها إقناع الشارع اللبناني والمجتمع الدولي الذي يبدو غير متحمس لها وبفضل التريث بانتظار الخطوات الأولى التي ستخطوها سواء في علاقة بإدارتها

للأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد، وأيضاً بالنسبة لتوقعها السياسي. وأعلنت كتلة تيار المستقبل، الإثنين، بعد اجتماع جرى برئاسة رئيس الحكومة السابق سعد الحريري في بيت الوسط، عن نيتها الحضور للجلسة النيابية مع قرار بحجب الثقة عن حكومة دياب، وهذا ينسحب أيضاً على موقف كل من حزب القوات اللبنانية والحزب الاشتراكي التقدمي

وكتلة الوسط التي يتزعمها رئيس الوزراء الأسبق نجيب ميقاتي. وقرار كل من الأطراف الأربعة إلى جانب حزب الكتائب (أعلن مقاطعة الجلسة) متوقع سلفاً ذلك أن هذه

الحكومة لا تستجيب حسب رأيهم للحد الأدنى من الشروط التي وضعها الحرك الشعبي المستمر منذ 17 أكتوبر. وهي إعادة إنتاج للمنظومة ذاتها التي ثار عليها اللبنانيون بفارق بسيط أنها حكومة "اللون الواحد"، وهذه نقطة إضافية لا تخدها بالمطلق.

وصرح الحريري عقب اجتماع كتلته الإثنين "قررتنا أن لا نمنح الثقة لهذه الحكومة، والمشاركة لن تكون فقط للتظاهر وجوهنا الحسنة ولكن لنقول كلمتنا، وستقوم بدور المعارضة البناءة، ولاحقاً نقرر مع من وكيف".

ويقول محللون إنه بالنظر لخارطة توزع القوى السياسية في البرلمان، فإن حكومة دياب عملياً بإمكانها الحصول على الثقة بيد أنها ستكون ثقة

ويقول محللون إنه بالنظر لخارطة توزع القوى السياسية في البرلمان، فإن حكومة دياب عملياً بإمكانها الحصول على الثقة بيد أنها ستكون ثقة

ويقول محللون إنه بالنظر لخارطة توزع القوى السياسية في البرلمان، فإن حكومة دياب عملياً بإمكانها الحصول على الثقة بيد أنها ستكون ثقة